Institute of National Planning

تقرير الحلقة الرابعة

سيمنار شباب الباحثين

"ثورة التكنولوجيا المالية "

إدارة الحلقة:

أ. محمد المغربي

المدرس المساعد بمركز التخطيط الإجتماعي والثقافي

أ. مي مصطفي

المدرس المساعد بمركز التخطيط والتنمية الصناعية

المتحدثة:

أ. ثريا محمد حسين

المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

٢٨يناير ٢٠٢٠

عقدت الحلقة الرابعة من من سيمينار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠١٩ يوم الثلاثاء الموافق ٢٨يناير ٢٠٢٠ بمقر المعهد –قاعة عبد الرحمن حلمي بالدور السابع الساعة العاشرة صباحًا، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناولت المتحدثة وهي الأستاذة/ ثريا محمد حسين المدرس المساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية موضوع ثورة التكنولوجيا المالية كما فى العرض التقديمى المرفق.

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذى تم استعراضه من خلال المتحدثة.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:

مقدمة

شكلت الأزمة المالية العالمية الأخيرة سبتمبر ٢٠٠٨ لحظة محورية تفصل بين المراحل السابقة لتطور التكنولوجيا المالية وبين التقنيات والنماذج الحالية التى يشهدها العالم كله فيما يتعلق بتطور الخدمات المالية. فقد بدأت التكنولوجيا مرحلة جديدة من طور التقدم والتطور وبشكل خاص فى ظل الثورة الصناعية الرابعة، ومدى التطور الهائل فى التطبيقات التكنولوجية، حيث يعتبر قطاع الخدمات المالية من أولى القطاعات فى العالم التى تأثرت بشكل كبير من حيث (الحجم – طبيعة الخدمات – هيكل المؤسسات العامله به- أنماط التشغيل وغيرها) بتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ومن أهمها الذكاء الاصطناعى - إنترنت الأشياء – سلسلة البلوكات وغيرها من التطبيقات والنماذج التكنولوجية والتى تعد بدورها السبب الرئيسي والجوهري وراء ثورة التكنولوجيا المالية التى يشهدها العالم الآن. وقد تعددت الكتابات والأراء حول تأثيرات هذه الخدمات المالية التكنولوجية على الاقتصاد العالمى بشكل عام واقتصادات الدول أيضاً على المستوى المحلى إلا أن العديد من الآراء وإتجاهات التحليل ذهبت إلى أن هذه الثورة التكنولوجية فى طريقها إلى أن تحدث تغيراً جذرياً فى النظام المالى والنقدى العالمى فيما يتعلق بإتمام المعاملات الدولية والتسويات المالية وتدفقات رووس الأموال، هذا إلى جانب تأثيرها على المؤسسات المالية المحلية ونماذج الأعمال التقليدية داخل إقتصادات الدول.

المحور الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

يهتم هذا المحور بالتعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية وتطوره والهدف منها وذلك على النحو التالى :

- **مفهوم التكنولوجيا المالية وأهدافها**

نظراً لتعدد وتنوع التعريفات والمفاهيم الخاصة بالتكنولوجيا المالية سوف يتم الاشارة إلى إثنين من أهم هذه المفاهيم وأشهرها وأكثرها شمولاً والتى تبنتها مؤسسات وجهات مالية عالمية وإقليمية وهى كالتالى :

عرف تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيمفورت (إحدى شركات أمازون)، على أنها تللك المنتجات والخدمات التى تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ، وتتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأسهل وأرخص ويمكن لعدد كبير من الأفراد الوصول إليها. وفى معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، وهذه الشركات الناشئة هى شركات حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة فى الأسواق التقليدية وذلك عن طريق ما تعد به من تحسين الخدمات المصرفيه للأفراد والشركات بالتعاون مع أو المنافسة مع مقدمى الخدمات المالية القائمين.

وبحسب معهد البحوث الرقمية بالعاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هى عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الجديدة فى مجال القطاع المالى، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التى تستخدم فى العمليات المالية للبنوك والتى من ضمنها المعاملات مع العملاء والخدمات المالية مثل تحويل الأموال – تبديل العملات – معرفة أرباح الاستثمارات وغيرها من الخدمات المالية التكنولوجية.

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد عرفت التكنولوجيا المالية بأنها أى تكنولوجيا أو إبتكار مالى ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية، وعليه فإن مصطلح التكنولوجيا المالية هو عبارة عن دمج الجانب المالى مع الجانب التكنولوجى لينتج عن هذه الدمج مجال جديد يهتم بالمعاملات والخدمات المالية إعتماداً على ما أسفرت عنه التكنولوجيات الجديدة من (هواتف ذكية – شبكات إتصالات ومعلومات – ذكاء إصطناعى إنترنت أشياء- Big Data) وغيرها من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

ومن خلال المفاهيم السابق عرضها حول التكنولوجيا المالية يمكن الإشارة إلى أهداف تطبيقات التكنولوجيا المالية الجديدة، فقد إستهدفت الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية معالجة أوجه القصور التى تشوب أداء الجهاز المصرفي ودوره كوسيط مالى بالدرجة الأولى معنى بشكل أساسي بتوفير وإتاحة الخدمات المالية لمختلف الفئات من العملاء. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولى والذى يرصد مستوى الشمول المالى للأفراد وتوافر الخدمات المالية على المستوى العالم وجد أن نسبة السكان البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية تتراوح ما بين ٣٨-٤٠%من سكان العالم خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبناءاً علىه إستهدفت هذه الشركات الجديدة تحقيق الأتى:-

- تقديم الخدمات المالية بشكل مختلف و جديد وسريع يتلائم مع ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية، وهذا الشكل يضمن لهذه الشركات التميز فى طبيعة الخدمات عن الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات التقليدية.

- إتاحة الخدمات المالية لجميع السكان مع إستهداف الفئات المهمشة والتى لا تمتلك حسابات مصرفية تمكنها من أداء تعاملاتها المالية.

- تسريع وتسهيل أهداف الحكومات فى تحقيق الشمول المالى.

- مساعدة الاقتصادات العالمية وبشكل خاص اقتصادات الدل النامية في الوصول إلى مستهدفات تحقيق الاقتصاد الرقمى التى تبنتها فى أجنداتها التنموية.

وهذه الأهداف أدت بدورها إلى تزايد إهتمام المؤسسات العالمية والمحلية بما تحدثه هذه الشركات الجديدة الناشئة فى مجال الخدمات المالية من ثورة على المستوى المالى والمصرفي. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأهداف تعكس مدى الارتباط والعلاقة الوثيقة بين مفهوم التكنولوجيا المالية ومفاهيم أخري مثل الشمول المالى، والذى يعكس مدى حصول كل فرد أو مؤسسة فى المجتمع على الخدمات المالية التى تناسب احتياجاته التمويلية والمعاملاتية .

أما عن مفهوم الاقتصاد الرقمي، فيشير إلى الاقتصاد المعتمد أساساً على تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فهو اقتصاد قائم على المعرفة وكفاءة إستخدام البيانات وكذلك التكنولوجيات الحديثة المستخدمة فى الرقمنة والأتمتة والتى هى أساس هذا الاقتصاد مثل (الذكاء الاصطناعى – انترنت الاشياء – Big data- Block chain).

وهنا تجدر الاشارة إلى العلاقة بين الثلاث مفاهيم السابقة ، فيمكن توضيحها من خلال كون تطبيقات وخدمات التكنولوجيا المالية من أهم المسارات والآليات التى يمكنها تعزيز فرص تحقيق الشمول المالى ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على التحول لاقتصاد معرفى قائم على البيانات واستخدام التكنولوجيات الحديثة .

- **المراحل التاريخية لتطور التكنولوجيا المالية**

إن مصطلح التكنولوجيا المالية ليس مصطلح جديد فى ظهوره، وإنما يرجع بداياته كمصطلح FINTECH إلى بداية التسعينيات ولكن بدأ هذا المصطلح فى لفت إنتباه الأكاديمين والمهتمين بعد الأزمة المالية العالمية وبشكل أكثر تحديداً منذ عام ٢٠١٤ ليعكس التطور السريع الذى يشهده قطاع الخدمات المالية الآن بفضل الثورة التكنولوجة الرابعة وتطبيقاتها المختلفة.

أما عن تطور شكل التكنولوجيا المالية فى حد ذاتها، فقد شهدت التكنولوجيا الخدمات المالية مراحل من التطور، وقد إرتبط هذا التطور بشكل كبير بالعولمة و التطورات التكنولوجية بشكل عام فيما يتعلق بالمرحلة الأولى والثانية من التكنولوجيا المالية والتى إمتدت خلال الفترة (١٨٦٦-٢٠٠٨). أما فى المرحلة الثالثة (3-3,5) FINTECHمن التكنولوجيا المالية فقد إرتبط هذا التطور ليس فقط بالتطورات التكنولوجية وإنما بالتطورات الرقمية أيضاً. وتميزت هذه المرحلة بظهور الشركات الناشئة فى التكنولوجيا المالية ودورها القيادى فى مجال الثورة التكنولوجية المالية الجديدة.

- **المحركات والدوافع الأساسية لتطور صناعة التكنولوجيا المالية على مستوى العالم**

هناك العديد من الأسباب التى أدت بدورها لتطور خدمات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم وزيادة دور الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية، ويمكن تلخيص هذه المسببات فى ثلاث عوامل رئيسية كالتالى:

- الأزمة المالية العالمية سبتمبر ٢٠٠٨ وما نتج عنها من تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين فى المؤسسات المالية التقليدية وبشكل عام البنوك. ومن هنا كان الدافع والحافز للشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية للإستحواذ على سوق الخدمات المالية من خلال تقديم خدمات أكثر كفاءة وموائمة للعصر الجديد للتكنولوجيا .

- الثورة الصناعية الرابعة وما ارتبط بها من انتشار للهواتف الذكية وشبكات الإنترنت العملاقة والذكاء الاصطناعى والبيانات الضخمة ، كل هذه التطورات سمحت لهذه الشركات الناشئة من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من نماذج الخدمات المالية المقدمة من خلالها، والتى تعتمد بشكل كبييير إن لم يكن اعتماداً كلياً على هذه التكنولوجيات المتطورة فى تقديم خدماتها المالية الجديدة.

وقد يثارتساؤل لدى البعض فيما يتعلق بمدى العلاقة بين الخدمات المالية فى شكلها الجديد وبين التطبيقات التكنولوجية الجديدة؟ وهنا تجدر الاشارة إلى أن ٢٠% من شركات التكنولوجيبا المالية تتبنى تطبيق نماذج الذكاء الاصطناعى فى تقديم خدماتها، و٤١% فى طريقها بالفعل لتبنى مثل هذه النماذج أيضاً. كما أنه في السنوات القادمة من المتوقع أن تصل نسبة الخدمات المالية المعتمدة على الذكاء الاصطناعى وBigdata فى البنوك إلى حوالى من ١٠-٢٥%.وذلك لأن العديد من الدراسات التطبيقية أثبتت بالفعل أن الشركات والمؤسسات التى تعتمد فى تقديم خدماتها على النماذج التكنولوجية سوف تزداد معدلات إيراداتها بحوالى ٣٢% بحلول عام ٢٠٢٢. هذا بالإضافة إلى تأثير هذه النماذج التكنولوجية الجديدة على كفاءة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من خلال هذه الشركات وكذلك المؤسسات المالية مثل البنوك.

- إيجاد بدائل مبتكرة للتمويل والمعاملات للأفراد والشركات ، ويعد ذلك من أهم دوافع تطوير الخدمات المالية التكنولوجية، وقد تجلى هذا واضحاً من خلال مستوى تطبيق وتبنى خدمات التكنولوجيا المالية فى حوالى ٦٥ سوق على مستوى العالم سواء على مستوى الأفراد والذى بلغ فى المتوسط حوالى ٦٤%، أو على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة والذى بلغ فى المتوسط حوالى ٢٥% ، مما يعكس مدى تقبل المستهلكين والمستثمرين لهذه البدائل المبتكرة للخدمات المالية، والذى بدوره يعتبر دافعاً كبيراً للاستمرار ومزيد من التطوير والابتكار فى الخدمات المالية من قبل هذه الشركات الناشئة خلال السنوات القادمة.

المحور الثانى : التكنولوجيا المالية ...إتجاهات عالمية

يهتم هذا المحور بالتعرف على الإتجاهات العالمية للتكنولوجيا المالية من حيث حجم الاستثمارات العالمية فى التكنولوجيا المالية وأهم القطاعات والدول الرائدة عالمياَ فى مجال التكنولوجيا المالية وذلك على النحو التالى:

- **تطور حجم الاستثمارات العالمية فى مجال التكنولوجيا المالية**

شهدت الاستثمارات العالمية فى مجال التكنولوجيا المالية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨، حيث بلغ حجم الاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية ١٢٠ مليار دولار فى ٢٠١٨ تمت من خلال ٢٥٩٠ صفقة مقارنة ب ٤٦ مليار دولار فى ٢٠١٤ تمت من خلال ١٥٥٦ صفقة، ليحقق عدد الصفقات معدل نمو خلال الفترة بلغ حوالى ٦٢% مقارنة بمعدل نمو لقيمة هذه الاستثمارات بلغ حوالى ١٦٠% خلال نفس الفترة .

وخلال النصف الأول من ٢٠١٩ بلغ حجم الاستثمارات فى شركات التكنولوجيا المالية ٣٨ مليار دولار تمت من خلال ٩٦٢ صفقة، ويرجع هذا التراجع فى حجم الاستثمارات العالمية فى التكنولوجيا المالية إلى إفتقاد Mega Deals والتى شهدها عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨ هذا بالإضافة إلى حالة الترقب التى تشهدها الأسواق العالمية والمستثمرين استعداداً لإطلاق العملة الرقمية الإلكترونية للفيس بوك والمتوقع إطلاقها خلال الشهور القليلة القادمة، ومن ثم انعكس هذا فى انخفاض حجم الاستثمارات العالمية فى مجال التكنولوجيا المالية.

- **أهم قطاعات الاستثمار فى التكنولوجيا المالية عالمياً**

يوضح الشكل البيانى التالي أهم قطاعات التكنولوجيا المالية على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ ، ويتضح من خلال الشكل أن قطاع المدفوعات والتحويلات يستحوذ على حوالى ٧٥% من إجمالى حجم الاستثمارات العالمية فى الخدمات المالية التكنولوجية فى ٢٠١٩، ثم يأتى بعده خدمات التأمين بحوالى ٤٨%، ثم خدمات الإدخاروالاستثمار بحوالى ٣٤%، ثم خدمات التخطيط المالى وإدارة الثروات بحوالى ٢٩%، ثم يأتى فى المرتب الأخيرة خدمات الاقتراض بحوالى ٢٧% من إجمالى حجم الاستثمارات العالمية فى التكنولوجيا المالية كما هو موضح بالشكل التالي:

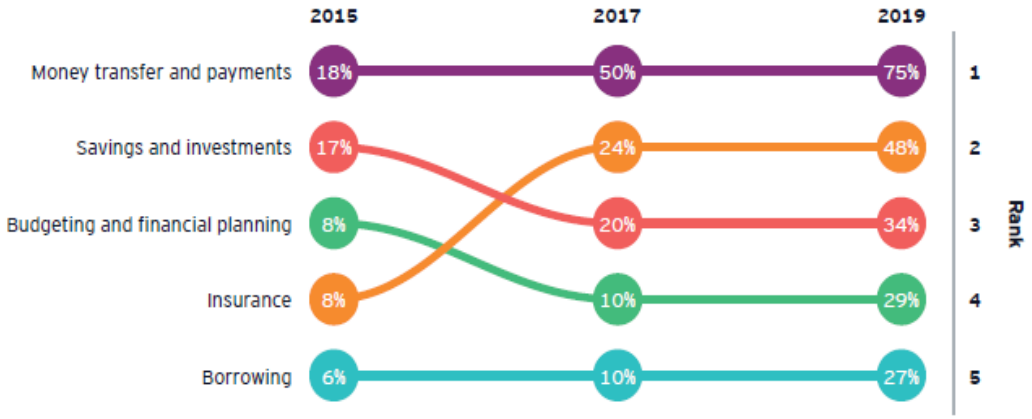

أهم قطاعات الاستثمار فى التكنولوجيا المالية على مستوى العالم

Source: Global fintech Adoption Index ,2019, EY Bulding A better working, p5

- **الدول الرائدة عالمياً فى مجال التكنولوجيا المالية**

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً كأهم مراكز التكنولوجيا المالية فى العالم، تليها المملكة المتحدة فى المرتبة الثانية، ثم سنغافورا كثالث مركز عالمى للتكنولوجيا المالية، وذلك وفقاً لمؤشر GLOBAL FINTECH INDEX 2020، وهو مؤشر يهتم بترتيب دول العالم فيما يتعلق بوضع التكنولوجيا المالية بها إعتماداً على مقومات كل دول العالم فى هذا المجال ويتضمن المؤشر ٦٥ دولة على مستوى العالم. ويتضمن المؤشر لهذا العام وجود ٣ دول عربية هما الإمارات العربية المتحدة فى المرتبة ٣٤ من بين ٦٥ دولة، ثم مصر فى المرتبة ٦٠، ولبنان فى المرتبة ٦٥ على مستوى العالم كدول عربية تمتلك مقومات التكنولوجيا المالية وذات فرص إستثمارية مستقبلية فى هذا المجال.

وعلى الجانب الأخر ومن منظور مدى تبنى وتطبيق الدول المختلفة لخدمات التكنولوجيا المالية فى الأسواق، نجد مؤشر GLOBAL FINTECH ADOPTION INDEX 2019، والذي يعكس مستوى التطبيق الفعلى لخدمات وتطبيقات التكنولوجيا المالي ةعلى مستوى العالم سواء على مستوى الأفراد أو تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويعتمد هذا المؤشر على استطلاعات الرأي الإلكترونية التى تتم فى ٢٧ سوق مختلف حول العالم للوقوف على مدى استخدام العملاء لخدمات التكنولوجيا المالية فى هذه الأسواق، وبناءً على نتائج الاستطلاع فى عام ٢٠١٩ بلغ المتوسط العالمى لتبنى وتطبيق التكنولوجيا المالية فى العالم بالنسبة للمستهلكين حوالى ٦٤%، وتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً، يليها الهند ثم روسيا وجنوب أفريقيا. أما فيما يتعلق بالمتوسط العالمى لتبنى وتطبيق التكنولوجيا المالية على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة بلغ المتوسط العالمى لتبنى وتطبيق التكنولوجيا المالية حوالى ٢٥% لتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً أيضاً، ثم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى المرتبة المتقدمة للصين فى تبنى وتطبيق التكنولوجيا المالية سواء على مستوى المستهلكين أو الشركات، على الرغم من أن الصين تحتل المرتبة ٢١ على مستوى العالم من بين ٦٥ دولة فيما يتعلق بمقوماتها كإحدى دول التكنولوجيا المالية العالمية ،وهذا يعكس مدى جدية السياسات الصينية وأن هذه السياسات عاد ما تكون customer oriented polices والتى تمكن الدولة بعد ذلك تدريجياً لتكون فى مصاف الدول الرائدة فيما يتعلق ب FINTECH.

المحور الثالث : التكنولوجيا المالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يهتم هذا المحور برصد وعرض لأهم ملامح تطور التكنولوجيا المالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من خلال التعرف على حجم استثمارات التكنولوجيا المالية فى المنطقة وأهم القطاعات للتكنولوجيا المالية ومحركات ودوافع الاستثمار والتوسع فى شركات التكنولوجيا المالية فى المنطقة، مع إشارة خاصة للحالة المصرية وأهم شركات التكنولوجيا المالية العاملة فى مصروذلك على النحو التالى :

- **تطور حجم الاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية فى Mena Region**

خلال الفترة من (٢٠١٥- ديسمبر ٢٠١٩) بلغ إجمالى حجم الاستثمارات فى شركات التكنولوجيا المالية فى المنطقة حوالى ٢٣٧ مليون دولار نفذت من خلال ١٨١ صفقة خلال نفس الفترة. إستحوذ عام ٢٠١٧ على

النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات فى شركات التكنولوجيا المالية حيث بلغ حجم الاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية فى عام ٢٠١٧ حوالى ١٢٢ مليون دولار وهى أعلى قيمة سجلت لحجم الاستثمارات فى هذه الشركات خلال فترة الدراسة، وشهد حجم الاستثمارات تراجع فى الفترة بعد عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٣٠ مليون دولار فى ٢٠١٩. ويرجع هذا الانخفاض إلى الافتقار إلى Mega Deals حيث شهد عام ٢٠١٧ عقد صفقات كبيرة مثل صفقة شركة نيتورك انترناشونال ب ٣٠ مليون دولار وشركة Pay tabs ب٢٠ مليون دولار.

لقد شهد عام ٢٠١٩ أكبر عدد لصفقات التكنولوجيا المالية خلال الفترة وهو ٥١ صفقة، كما بلغ معدل النمو السنوى فى عدد الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية فى المنطقة حوالى ٣٩% خلال فترة التحليل، مما يعبر عن الإقبال الشديد على الاستثمار فى هذا المجال من قبل المستثمرين المحليين والأجانب وإن كان النصيب الأكبر للمستثمرين المحليين في المنطقة، حيث استحوذ المستثمرين المحليين على حوالى ٧٢% من إجمالى حجم صفقات التكنولوجيا المالية فى ٢٠١٩. وقد تبين إستحواذ قطاع تكنولوجيا المعلومات على المرتبة الأولى من حيث عدد الشركات الناشئة مقارنة بالقطاعات الأخري ليستحوذ على حوالى ١٣% من جميع الصفقات المنفذة من ٢٠١٦-٢٠١٩. بينما يستحوذ القطاع على ما نسبته فقط ٥% من إجمالى حجم التمويل الموجه للمشروعات الناشئة ليحتل المرتبة الرابعة بين القطاعات بحجم تمويل يبلغ حوالى ٧٤ مليون دولار. ويرجع هذا إلى أن هذه المشروعات هى شركات ناشئة فى البداية لا تحتاج لتمويل ضخم فى المراحل الأولى كما أن معظم الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا تدعم من خلال برامج مسرعات الأعمال.

- **أهم محركات نمو الاستثمار فى التكنولوجيا المالية فى Mena Region**

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة واعدة فى قطاع إستثمارات التكنولوجيا المالية ذلك لعدة عوامل يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

- عدد السكان والتركيبة السكانية للمستهلكين: حيث تعتبر المنطقة سوق ضخم يزيد فيه عدد السكان عن ٣٠٠ مليون شخص هذا بالاضافة إلى زيادة نسبة شريحة السكان فى عمر فهم الأكثر إقبالاً للتعامل مع الخدمات المالية التكنولوجية .كما أنه تمتاز بعض دول المنطقة بإرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٣٠ ألف دولار وهو من بين الأعلى فالعالم وهى مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

- إنتشار الانترنت والهواتف الذكية بالمنطقة .

- توجه المستهلكين وتفضيلهم للمعاملات المالية التكنولوجية مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية من خلال البنوك.

- توافر رأس المال المغامر: ٨٦% من الاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية هم مستثمرين من داخل المنطقة .

· صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية : أطلقت ٥ حكومات فى المنطقة من بينها الحكومة المصرية صناديق مفتوحة للشركات الناشئة فى مجال FT برأس مال ١,٤ مليار دولار وتم إنشاء ٤ مسرعات وحاضنات حكومية لهذه المشروعات .

· توافر بيئات إختبار تنظيمي : أطلقت ٩ دول بالمنطقة ومن بينهم مصر بيئات إختبار تنظيمية لتعزيز بيئة التكنولوجيا المالية والأبتكار .

 أهم قطاعات التكنولوجيا المالية والدول الرائدة فى Mena Region

يبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية فى المنطقة فى عام ٢٠١٩ بلغ حوالى ٣١٠ شركة ، تستحوذ الامارات العربي المتحدة على ما نسبته ٤٦% من إجمالى عدد شركات التكنولوجيا المالي بالمنطقة لتحتل المرتبة الأولى تليها جمهورية مصر العربية بحوالى ١٧% وهو ما يمثل حوالى ٥٢ شركة تقريباً ،ثم تأتى لبنان فى المرتبة الثالثة بحوالى ٩%. ويوضح الشكل البيانى رقم ٧ توزيع هذه الشركات وفقاً لأهم قطاعات التكنولوجيا المالية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يستحوذ قطاع المدفوعات والتحويلات على حوالى ٤٥% من إجمالى حجم شركات التكنولوجيا المالية فى المنطقة يلية خدمات إدارة الثروات ب ١٦% ثم أسواق رأس المال ب ١٠% ومن بعده خدمات تكنولوجيا التأمين والبلوكتشين ب ٨% ثم القروض والتمويل والاستثمارات العقارية ب ٦% وفى المركز الأخير التكنولوجيا التنظيمية وتطبيقات الادخار ب ٤%.

 واقع التكنولوجيا المالية وأهم الشركات الناشئة فى مصر

- تبلغ نسبة من لديهم حسابات بنكية ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة حوالى ٣٣% فى ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٠% فى ٢٠١١.

- تبلغ نسبة من لديهم حسابات مصرفية ممن تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة حوالى ٤٠% فى ٢٠١٩ مقابل ١١% فى ٢٠١١.وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ فى هذه إلا أن هذه المعدلات تظل أقل بكثيير من المتوسطات العالمية حيث يبلغ المؤشربين الأول والثانى على التوالى فى منطقة اليورو على سبيل المثال ٩٥ و٩٨%.

- معدل إجراء أو إتمام المعاملات المالية عبر الانترنت فى مصر ٣% فقط ممن تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة فيما فوق وذلك فى ٢٠١٦ بينما بلغت هذه النسبة أيضاً فى منطقة اليورو على سبيل المثال ٦٩%.

- معدل إستخدام الهواتف الذكية فى مصر حوالى ٢٣% فى ٢٠١٦.

- ولهذا تعتبر مصر هى ثانى أكبر دولة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث عدد شركات التكنولوجيا المالية حيث يبلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية فى مصر فى ٢٠١٩ حوالى ٥٢ شركة من إجمالى ٣١٠ شركة فى المنطقة ، أيضاً تحتل المرتبة الثانية فى المنطقة من حيث عدد الصفقات بعد دولة الامارات حيث تستحوذ على ١٣% من إجمالى عدد صفقات التكنولوجيا المالية

فى المنطقة فى ٢٠١٩ وكذلك من حيث تمويل مشروعات التكنولوجيا المالية تحتل المرتبة الثانية أيضاً بعد الإمارات بحصة تمويل بلغت ٩% من إجمالى حجم تمويل شركات التكنولوجيا المالية فى . Mena Regio

خيارات التعامل مع التكنولوجيا المالية فى مصر

مصر كغيرها من دول العالم لديها خيارين رئيسيين فيما يتعلق بالتعامل مع الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية :

الخيار الأول : وهو المنافسة بمعنى أن المؤسسات المالية التقليدية بالدولة تتخذ خطوات وخطط للتغيير والتطوير بهدف منافسة هذه الشركات الناشئة والتى تستهدف الاستحواذ على جزء كبير من السوق إن لم يكن هدفها فى الأجل الطويل أن تحل محل المؤسسات المالية التقليدية .

الخيار الثانى : وهو المشاركة بمعنى التعاون والتشارك مع هذه الشركات بالشكل الذى يعزز إستفادة كلاً من الطرفين ويحقق مستهدفات الخطط التنموية حيث أن كل طرف منهما يمتلك نقاط للقوة ونقاط للضعف ،فقد تفتقر البنوك للابتكار إلا أن الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية تفتقر للثقة وذلك لأسباب عدة منها:

- عدم الوعى الكامل بالخدمات التى تقدمها هذه الشركات .
- تفضيل العملاء لخدمة الدفع عند الاستلام لمخاوف تتعلق بالأمان والاحتياط.
- ظن العملاء أن هذه الشركات قد تكون خادعة

وهذا يجعل هناك ضرورة لكلاً من الطرفين للعمل معاً ، أيضاً البنوك بحاجة للاستفادة من خبرات هذه الشركات فيما يتعلق بالنماذج والخبرات الابتكارية والتكنولوجية التى تعتمد عليها هذه الشركات فى تطبيقاتها للخدمات المالية .

وهنا يثور تساؤل هام جداً ويتعلق بخيار الدولة المصرية فيما يتعلق بالتعامل مع هذه الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية ، هل كان الخيار الأول أم الخيار الثانى ؟

يمكن القول أن الحكومة المصرية فضلت الخيار الثانى والمتعلق بالتعاون والتشارك مع الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية والعمل على توفير المناخ والبيئة المناسبة لنمو هذه الشركات وتعزيز إنخراطها فى السوق المصري وتشجيع رواد الأعمال على التوجه للاستثمار فى مثل هذه الشركات وبشكل خاص فى ظل جهود الحكومة المصرية الرامية لتحقيق الشمول المالى وذلك من خلال إطلاق مبادرة الشمول المالى فى ٢٠١٧ ومؤخراً إستراتيجية متكاملة للشمول المالى تم إطلاقها فى ٢٠١٩ ، ويمكن إستنتاج أن الحكومة المصرية وجدت فى تعزيز هذه الشركات آلية مناسبة لتحقيق الشمول المالى من خلال الابتكار الذى تعتمد عليه هذه الشركات وقد ظهر هذا التوجه واضحاً من خلال عدة نقاط إتخذتها الحكومة المصرية كالتالى :

- فى مارس ٢٠١٩ تم إطلاق أكبر برنامج مسرع للتكنولوجيا المالية فى العالم فى القاهرة تحت عنوان "FinTech Cairo" بالتعاون مع شركة برايدكابيتال (وهى أول شركة إستثمار رأس مالى تركز على تمويل حلول وتطبيقات التكنولوجيا المالية فى مصر وتم تأسيسها فى ٢٠١٧) وشركة

"Startupbootcamb" (وهي أكبر شبكة عالمية من الابتكارات فى مجال التكنولوجيا المالية فى العالم تم تأسيسها عام ٢٠١٠) والعديد من المؤسسات المالية فى مصر (بنك الاسكندرية- بنك تنمية الصادرات – مؤسسة التمويل الدولية –فاروس القابضة –والعديد من الجهات الأخري) ويهدف هذا البرنامج إلى:

(1 إتاحة فرصة متميزة للشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية التعرف على الخبرات ذات الصلة فى قطاع الخدمات المالية من خلال التواصل مع كبري البنوك والمؤسسات المالية فى مصر وسوف يتم البرنامج على مدار ٤ سنوات كاملة .

(2 إنشاء صندوق دعم للابتكارات فى مجال التكنولوجيا المالية برأس مال حوالى مليار جنيه مصري بهدف توفير مناخ الابتكارات اللازم لطبيعة عمل الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية تحت إشراف البنك المركزى المصري.

 تم إنشاء وحدة متخصصة لتطبيقات التكنولوجيا المالية بالبنك المركز المصري فى نهاية عام ٢٠١٨، وذلك إبرازاً لرؤية البنك المستقبلية حول تحويل مصر من fin tech country إلى fin tech hub.

 أطلق البنك المركزى المصري فى ٢٠١٩ البوابة الإلكترونية Fin Tech Egypt لتضم كل ما يتعلق بالبيئة التنظيمية والإجرائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية فى مصر .

 قيام البنك المركزى المصري بتوفير بيئة تجريبية لمشروعات التكنولوجيا المالية Sand Box وذلك من خلال البوابة الإلكترونية Fin Tech Egypt ، وتعتبر مصر واحدة من ٩ دول فقط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى تمتلك بيئة تجريبية لمشروعات التكنولوجيا المالية وهى من إحدى المميزات التى يبحث عنها المستثمريين فى هذا المجال .

 تم تأسيس الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية فى٢٠ مارس ٢٠١٩ ، كأول جمعية للتكنولوجيا المالية فى مصر وهى جمعية غير هادفة للربح تعبر عن كيان المجتمع المدنى الساعى لجمع مختلف الأطراف المهتمين بالتكنولوجيا المالية من أفراد وشركات عاملين فى القطاعات المالية المصرفية والغير مصرفية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحلول التطبيقات الرقمية والتكنولوجية وذلك لتدعيم روابط التواصل بين مختلف الجهات بهدف تحقيق التقدم لمصر فى مجال التكنولوجيا المالية .

 أعلن البنك المركزى المصري فى بداية يناير ٢٠٢٠ عن إطلاق المسابقة مصرية –الفرنسية للشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية ،وذلك رغبة فى تشجيع المواهب والتطبيقات الجديدة فى مجال التكنولوجيا والحلول المالية .كما أعلن البنك المركزى عن جائزة مالية للمركز الاول والثانى للشركات التى ستقدم بالمسابقة هذا إلى جانب الخبرة والتدريب والعمل تحت مظلة البنك المركزى المصري والاستفادة من الخبرات الجانب الفرنسى فى هذا المجال .

كل ما سبق من جهود وخطوات تبنتها الحكومة المصرية ،إنما تعكس بصورة واضحة مدى حرص الحكومة والمؤسسات المالية المختلفة فى مصر وعلى رأسها البنك المركزى المصري على تدعيم شركات التكنولوجيا

المالية الناشئة وتوفير المناخ الملائم والداعم لمثل هذه الاستثمارات بل ودعوة رواد الأعمال المصريين للمشاركة فى مثل هذه المشروعات لما لها من مردور إيجابى مستقبلاً فيما يتعلق بخطط التنمية وتحقيق الشمول المالى والتحول نحو الاقتصاد الرقمى .

المحور الرابع : التكنولوجيا المالية فى مصر ... فرص ومخاطر محتملة

- الفرص والمخاطر من منظور الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية فى مصر

على الرغم من الفرص التى تحظى بها الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية فى مصر والمتمثلة فى:

- كبر حجم السوق المصري وتنوع شرائح المستهلكين .
- توافر المناخ الداعم لنمو الشركات الناشئة فى التكنولوجيا المالية فى مصر .
- وجود بيئة تجريبية لمشروعات التكنولوجيا المالية ومن ثم توافر إمكانية إختبار التطبيقات التكنولوجية الجديدة تحت إشراف ورقابة البنك المركزى المصري.
- السوق المصري ليس سوقاً مشبعاً بالاستثمارات فى مجال التكنولوجيا المالية ومن ثم يمثل فرص إستثمارية جيدة جداً الان ومستقبلاً أيضاً فى مجال التكنولوجيا المالية .

إلا أنه وبالرغم من تعدد المزايا المتاحة إلا أن هناك ٤ تحديات أساسية تواجه شركات التكنولوجيا المالية بشكل عام فى معظم الاسواق ومن ضمنها السوق المصري وهى :

- رأس المال البشري : مدى توافر العمالة الماهرة فى مجال التكنولوجيا المالية ، هذا بالاضافة إلى ثقافة ريادة الأعمال ،القدرة على الخبرة والابتكار فى مجال الخدمات المالية ، المنافسة فى جذب الخبرات والمهارات من قبل الشركات العالمية العاملة فى نفس المجال .
- السوق والطلب : حجم السوق ومعدل الطلب على الخدمات المالية والذى يعتمد بشكل كبير على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر أساسى فى التعبير عن القوة الشرائية للمستهلكين ،المنافسة ومناخ الأعمال ،مدى توافر البحث العلمى والابتكار والتكنولوجيات الداعمة لمثل هذا النوع من الاستثمارات.
- الدعم والاستثمار: مدى إمكانية إقامة شراكات مع كبري الشركات المتخصصة فى مجال التكنولوجيا المالية سواء فى المنطقة أو عالمياً لتحقيق القدرة على النمو فى الشركات الناشئة ودعم الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة فى مجال الخدمات المالية.
- السياسات والقوانين : مدى توافر الحوافز الاستثمارية لرواد الأعمال فى هذا المجال ، مدى توافر القوانين والتشريعات المستحدثة المنظمة لبيئة التكنولوجيا المالية فى مصر .

- **الفرص والمخاطر من منظور تنموى شامل للاقتصاد المصري**

أولاً: الفرص المحتملة

نظرة أكثر شمولية من الناحية التنموية والأثر على الاقتصاد الكلي الذي يمكن أن يحدث جراء التغير الجذري التي تشهده الخدمات المالية فى مصر وهو ما نسميه "ثورة التكنولوجيا المالية " وفى هذا الصدد تأتى أهم التأثيرات الإيجابية للتكنولوجيا المالية على الاقتصاد المصري من عدة جوانب من أهمها :

- تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء من حيث(السرعة –التكلفة –الإتاحة).

- توفير بدائل تمويلية أكثر مرونة وحداثة من الأليات التمويلية التقليدية فى البنوك مما يساعد على تطوير نماذج الأعمال وتشجيع مناخ الاستثمار فى الاقتصاد المصري. ولكن إلى أى مدى يمكن أن تصلح هذه البدائل التكنولوجيه فى التمويل أن تكون بدائل وخيارات حقيقية فى هيكل تمويل التنمية فى مصر (تمويل قطاعات ذات مخاطر مرتفعة مثل قطاع الصناعات التحويلية – مشروعات PPP – تمويل الصادرات – وغيرها من قطاعات أخري لم تحظى بفرص تمويلية كبيرة من خلال المؤسسات المالية التقليدية)؟ وهو تساؤل هام جداً جدير بالدراسة .

- مناخ المنافسة الذى تولد من خلال تواجد الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية فى مصر وما تقدمه من خدمات مالية ،سوف يضمن إستمرار البنوك والمؤسسات المالية الأخري فى الابتكار وتطوير خدماتها وهذا الوضع فى النهاية يصب فى مصلحة العملاء والمواطنين .

- تأثر البنوك بنموذج الخدمات التكنولوجية التى تقدمه هذه الشركات ومناخ التعاون والتشارك بينها وبين هذه الشركات سوف يسرع من وتيرة تحول البنوك المصرية نحو الرقمنة وما أبعد كما هو موضح بالشكل التالي:

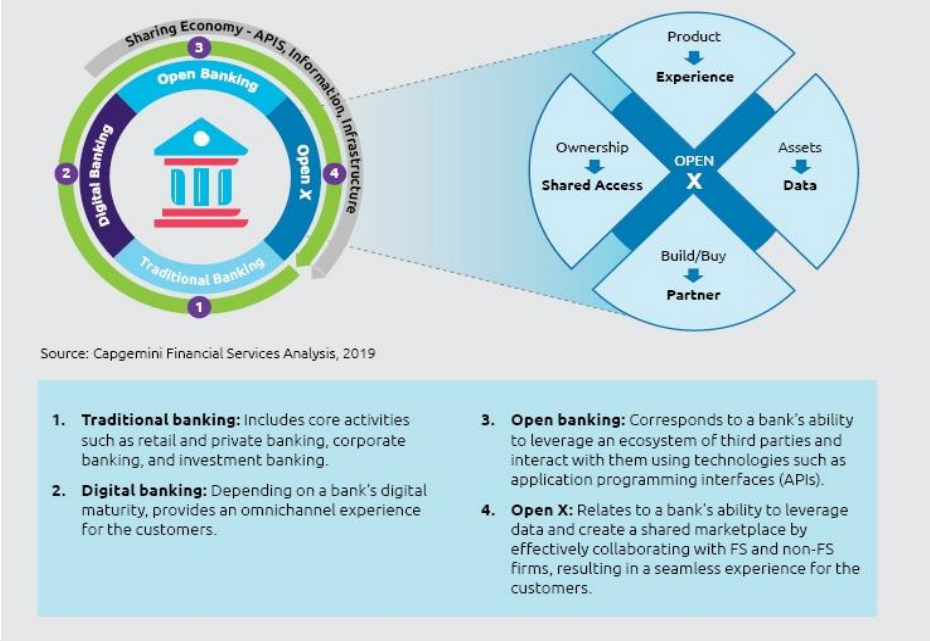

Source: Capgemini Financial Services Analysis, 2019

1. **Traditional banking:** Includes core activities such as retail and private banking, corporate banking, and investment banking.
2. **Digital banking:** Depending on a bank's digital maturity, provides an omnichannel experience for the customers.
3. **Open banking:** Corresponds to a bank's ability to leverage an ecosystem of third parties and interact with them using technologies such as application programming interfaces (APIs).
4. **Open X:** Relates to a bank's ability to leverage data and create a shared marketplace by effectively collaborating with FS and non-FS firms, resulting in a seamless experience for the customers.

- الأثر الايجابى لخدمات التكنولوجيا المالية الجديدة على إتاحة وتوفير فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى كانت من أهم مشكلاتها فرص الحصول على التمويل من البنوك ، فالان أصبح هناك بدائل أخري لتمويل مثل هذه المشروعات وهو أمر إيجابي فى مصلحة الاقتصاد المصري . ولكن على الجانب الأخر فإن جزء كبير من هذه المشروعات هى ضمن الاقتصاد الغير رسمى فهل مسألة توفير بدائل أخري للتمويل لمثل هذه المشروعات قد تؤدى إلى إستمرار هذه المشروعات بهذا الشكل وعدم الرغبة فى الانضمام للاقتصاد الرسمى ؟ فهذا أيضاً تساؤل هام يحتاج للاجابة عنه .

- يعتبر قطاع الخدمات المالية من أولى القطاعات التى تمكنت من الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعى و Big Data لتحسين جودة خدماتها ودراسة أذواق المستهلكين وإحتياجات الأسواق ، فإلى أى مدى يمكن الاستفادة من تجربة هذا القطاع فى قطاعات أخري تحتاج لتطور تكنولوجى كبير مثل قطاع الصناعة المصري؟

- تعزيز دقة التوقعات الاقتصادية بالاعتماد على تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق عائدات اقتصادية أعلى لمختلف الانشطة الاقتصادية.

ثانياً: المخاطر المحتملة

على الرغم من الفرص الواعدة التى تحملها وتتيحها التكنولوجيا بشكل عام والتكنولوجيا المالية بشكل خاص لمختلف الاقتصادات فى العالم ومن بينها الاقتصاد المصري ،إلا أنه يشوب المشهد العالمى بوجه عام والمشهد المصري بوجه خاص العديد من التخمينات والتوقعات حول المخاطر التى من الممكن أن تصاحب هذه الثورة التكنولوجية الرابعة وبالاخص الثورة التكنولوجية فى القطاع المالى وفيما يلى عرض لبعض هذه المخاطر المحتملة والتى تثير تخوفات مستقبلية لدى العديد من المعنيين بالقطاع المالى ومستقبل الخدمات المالية فى مصربشكل أكثر تحديداً وهو ما ركزت عليه الباحثة بشكل رئيسي :

- مخاطر مرتبطة بإعادة هيكلة النظام المالى والنقدى العالمى وما يرتبط بذلك من فرص ومخاطر وخاصة فيما يتعلق بوضع الاقتصادات النامية كما هو الحال فى الحالة المصرية ، فهل سيكون هذا التغييير فى صالح هذه الاقتصادات أم العكس وهل سوف تتمكن مصر بشكل خاص من تعظيم إستفادتها من الاقتصاد العالمى فى ظل هذه التغيرات ؟

- مخاطر أمن البيانات والمعلومات : حيث إنتهاء عصر الخصوصية وزيادة مخاطر الانكشاف للبيانات والمعلومات (تطبيقات التواصل الاجتماعى –الهواتف الذكية –وغيرها) ،مثل ما حدث فى الواقعة الشهيرة على الفيس بوك وما حدث بعدها هو أن كامبريدج أنالاتيكا قامت بغريم الفيس بوك ٥ مليار دولار دون تمعن النظر والتحليل والحكم بضرورة إصلاح الاختلالات الموجودة والتى تسمح بإنكشاف بيانات المستخدمين .هذا بالاضافة إلى مخاطر القابلية للاختراق بالهجمات السيبرانية فعلى سبيل المثال فى شركة IBM هناك قطاع متخصص فى تطوير وابتكار برامج قادرة على إختراق الانظمة الالكترونية الذكية ، فكيف سيتم التعامل مع هذه المخاطر وخاصة فى التعاملات المالية ؟

- مخاطر التشغيل وتغير هيكل الوظائف : نتيجة للوتيرة المتسارعة للتطورات التكنولوجية فى القطاع المالى وغيره من القطاعات أصبح هناك تهديد بإختفاء العديد من المهن والوظائف ،فكيف سيتم التعامل مع هذه المسألة فقد أعلنت إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة UNDESA أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيبلغ عدد سكان العالم ٩,٨مليار نسمة منهم ٦ مليار نسمة فى سن العمل ومن بينهم سيكون هناك ٧١مليون شاب حول العالم سيكون فى وضع البحث عن وظيفة ، فماذا سيكون وضع الاقتصاد المصري فيما يتعلق بتغير هيكل الوظائف فى ظل إنخفاض جودة النظام التعليمى وعدم الاهتمام بالابتكار؟؟

- مخاطر التفاوت في مستويات الدخول نتيجة لتغير هيكل الوظائف وهذا سينتج عنه مزيداً من اللامساواه فى توزيع الدخل والثروات .

- مخاطر الانكشاف للأزمات والتقلبات المالية العالمية وذلك لزيادة إندماج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمى بفضل التكنولوجيات المالية الجديدة .

- مخاطر الترتيبات والمسائل القانونية والمؤسسية عبر الحدود ، هل سيتم وضع بروتوكولات دولية لتنظيم هذا النوع من الاستثمارات والتعاملات المالية التكنولوجية أم سيخضع الوضع لقوانين كل دولة .

- مخاطر مرتبطة بطبيعة الأنظمة الذكية التى تعتمد عليها التكنولوجيا المالية بشكل كبير وهى كالتالى :

- الحياد عن الأهداف الموضوعة لها فى بعض الحالات هذا فضلاً عن نجاح هذه الأنظمة المحتمل فى تطوير نفسها ذاتياً وبالتالى العمل فى بعض الأوقات بصورة غير متوقعة ، مثل ما حدث فى هبوط مؤشر "داوجونز" بأكثر من ٤% فى ٢٠١٨ حيث إعتماد أنماط من التداول تعتمد على الخوارزميات والتى تسببت فى تداول عدد كبير من الاسهم بسرعة كبيرة وقامت بعمليات بيع مكثفة تسببت فى هبوط المؤشر ومن ثم حققت الاسواق الاوروبية والامريكية خسائر فادحة .

- تضارب الانظمة الذكية : فكل واحد فيها أنشئ بمدخلات محددة ومخرجات ولكن فى حالة عدم وجود بروتوكولات دولية لتنظيم هذه الانمة وأهدافها سيكون هناك مخاطر كبير يتحملها الاقتصاد العالمى كله.

المحور الخامس : مستقبل التكنولوجيا المالية

فى ظل الوتيرة المتسارعة للتغيرات التكنولوجية وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ، يصعب التبؤ بمستقبل الخدمات المالية وما ستؤول إلية شكل الخدمات المالية فى المستقبل ، ولكن فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري يبقي تصور مستقبل الخدمات المالية رهينة لبعض النقاط الأساسية ومن أهمها :

- مدى تقبل المجتمع لهذه التكنولوجيات الجديدة.

- مدى التخوف المجتمعى من هيمنة الروبوتات والتطبيقات التكنولوجية على العنصر البشري وما سينتج عنها من أثار على العلاقات البشرية ونمط الحياه البشرية بشكل عام .

- مدى الوعى المجتمعى حول هذه التكنولوجيات الجديدة وكيفية التعامل معها وخاصة أن نسبة الأمية كبيره فى المجتمع المصري وما نقصده بالأمية ليس أميه القراءة والكتابة ولكن لدينا ثلاث أنواع من الأمية التكنولوجية وهى (.Fin Literacy-Dig Literacy-Reg Literacy)

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات اضافة إلى بعض التعليقات التطويرية حيث يمكن عرضها بإيجاز فى النقاط التالية:

- بالرغم من كل شيء يظل المورد البشري هو العنصر الأهم والمستهدف الرئيسي من التطور التكنولوجي.
- دعم الجهود المصرية في محاولاتها الجادة نحو توطين التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها والطموح في انتاج التكنولوجيا وعدم الاكتفاء بمجرد الاستهلاك واستخدام المنتجات الدولية في هذا المجال.
- من الضرورة بمكان الاشارة إلى فارق التسارع بين التغيرات الاجتماعية والخدمات التقليدية كالتعليم والصحة وبين التكنلوجيا المتسارعة والتى تتسم بتغيرات تكاد تكون يومية.
- الآن التكنولوجيا المالية لا تقدم فقط حلولاً لمشكلات قديمة في مجال المدفوعات والتمويل وخلافة وإنما في الوقت نفسه فإنها تخلق فرصاً جديدة للتنمية والإستثمار.
- إن الوعى بالمخاطر المحيطة بالثقافة والهوية الوطنية في ظل توغل التكنولوجيا بصورها المختلفة مالياً ومادياً، يعد ذلك الوعى ضرورة بحثية ووطنية في الوقت الراهن.
- يعتبر موضوع التكنولوجيا المالية وقياس أثره على التنمية في مصر من الموضوعات البحثية الجديرة بالدراسة والاهتمام فى المرحلة القادمة.
- إدارة التكنولوجيا المالية أمر حيوى وهام وأولوية في هذا الاطار من أجل تعظيم الاستفادة من ايجابياتها الواضحة وفى نفس الوقت تجنب سلبياتها ومخاطرها المحتملة على الاواصل الاجتماعية والخصوصيات الثقافية.